قطاع الخدمات ودوره في زيادة الناتج المحلي الإجمالي مع الإشارة لحالة الولايات المتحدة الأمريكية

The services sector and its role in increasing gross domestic product, with reference to the case of the United States of America

بولقرينات سليمة[1]

[1] جامعة 20 أوت 1955، مخبر ECOFIMA- سكيكدة (الجزائر)، s.boulkrinat@univ-skikda.dz

تاريخ الارسال: 2024/01/15 **تاريخ القبول:** 2024/06/02 **تاريخ النشر:** 2024/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية قطاع الخدمات ودوره في زيادة الناتج الإجمالي المحلي على المستوى العالمي مع الإشارة لحالة الولايات المتحدة الأمريكية.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لوصف متغيرات الدراسة وصفا دقيقا كما تحليل وضع قطاع الخدمات في العالم ومساهمته في زيادة الناتج الإجمالي المحلي، كما تحليل وضع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الصادرات والواردات في قطاع الخدمات قد سجلت معدلات مرتفعة على المستوى العالمي مساهمتا بذلك في زيادة الناتج الإجمالي المحلي، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في هذا المجال مقارنة بباقي دول العالم.

كلمات مفتاحية: قطاع الخدمات.، ناتج إجمالي محلي.، صادرات.، واردات.، ولايات متحدة أمريكية.

تصنيفات JEL : F 14، F16.

Abstract :

This study aims to demonstrate the importance of the services sector and its role in increasing GDP at the global level, with refernce to the case of the United States of America.

Thee descriptive and analytical approach was relied upon to accurately describe the variables of the study, as well as an analysis of the situation of the services sector in the world and its contribution to increasing the gross domestic product, was well as an analysis of the situation of the United States in this field.

This study found that exports and imports in the services sector have recorded high rates at the global level, thus contributing to increasing the gross domestic product. The United States of America ranked first in this field compared to the rest of the world.

Keywords: Services sector; gross domestic product ; Exports; Imports; United States of America.

JEL Classification Cods: F14 , F16.

المؤلف المرسل: بولقرينات سليمة، **الإيميل:** s.boulkrinat@univ-skikda.dz

المقدمة:

يعد قطاع الخدمات أو ما يعرف بالقطاع الثالث من أهم القطاعات فهو يشمل مجموعة مختلفة من الأنشطة الاقتصادية كالخدمات المالية، الاتصالات، التشييد، ، النقل، التوزيع وغيرها، فهو يتيح فرصا جديدة للتوسع والابتكار، كما توفير فرص العمل، النمو، وزيادة الدخل وقد سجل نسبة معتبرة من إجمالي الناتج المحلي مساهما بذلك في نمو اقتصادات دول العالم.

شهد قطاع الخدمات نمو ديناميكيا طيلة عدة سنوات على المستوى العالمي وقد عرف انخفاضا في ظل أزمة كورونا ليرتفع بعد التعافي من الأزمة لكن رغم ذلك يبقى بنسب أقل مقارنة بما قبل الأزمة.

وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول عالميا في هذا المجال، حيث عرفت صادرات الخدمات نموا وزيادة مستمرة وذلك خلال الفترة 2020- 2022، مساهمة بذلك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة مقارنة بصادرات السلع.

مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور قطاع الخدمات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؟

الأسئلة الفرعية:

تتمثل الأسئلة الفرعية فيما يلي:

- فيما تتمثل أهمية قطاع الخدمات؟؛
- ما هو وضع قطاع الخدمات على المستوى العالمي؟؛
- كيف ساهم قطاع الخدمات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالولايات المتحدة الأمريكية؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- لقطاع الخدمات أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي؛
- الناتج المحلي الإجمالي مؤشر قوي لمقارنة الأداء الاقتصادي لدول العالم؛
- عرف قطاع الخدمات في العالم قيم معتبرة مقارنة مساهما بذلك في نمو الناتج الإجمالي المحلي؛
- قطاع الخدمات بالولايات المتحدة الأمريكية سجل قيم معتبرة كما ساهم في الناتج المحلي الإجمالي؛

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مفهوم قطاع الخدمات والناتج المحلي الإجمالي؛
- التطرق إلى وضع قطاع الخدمات على المستوى العالمي؛
- تحديد قيمة صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية في مجال قطاع الخدمات؛
- تبيان مساهمة قطاع الخدمات بالولايات المتحدة الأمريكية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في التعرف على وضع قطاع الخدمات بدول العالم من حيث قيمة الصادرات والواردات في مختلف فئات قطاع الخدمات كل حسب الأولوية، بالإضافة إلى دراسة وضع قطاع الخدمات بالولايات المتحدة الأمريكية ودوره في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف مفهوم كل من قطاع الخدمات والناتج المحلي الإجمالي وصفا دقيقا وكذا تحليل ومناقشة دور قطاع الخدمات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: لـ مراد اسماعيل ورديف مصطفى لسنة 2018 بعنوان: الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات على المستوى الدولي والمحلي.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بقطاع الخدمات على المستوى العالمي ومساهمته في الناتج الإجمالي المحلي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن قطاع الخدمات أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي أو قيمة الاستثمارات الأجنبية الداخلية والخارجية.

الدراسة الثانية: لـ البنك الدولي لسنة 2023 بعنوان:

Trade in services forr development, fostering sustainable growth and economic diversification.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور تجارة الخدمات في تحقيق التنمية وتعزيز النمو المستدام كما مساهمتها في التنوع الاقتصادي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن تجارة الخدمات ساهمت في الرفع من معدلات النمو كما ساهمت وبمختلف قطاعاتها المختلفة في تحقيق التنوع الاقتصادي على المستوى العالمي.

الدراسة الثالثة: لـ .promotion coordinating commitee لسنة 2023 **بعنوان:**

2023 National export strategy

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان استراتيجية التصدير من السلع والخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الصادرات في الولايات المتحدة الأمريكية من الخدمات سجلت قيم أكبر من صادرات السلع.

مصطلحات الدراسة:

قطاع الخدمات، الناتج الإجمالي المحلي.

1- قطاع الخدمات:

1-1- تعريف قطاع الخدمات:

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD قطاع الخدمات على أنه "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي لا ترتبط ارتباط مباشر مع تصنيع السلع او التعدين أو الزراعة"(فوغالي و لزهر، 2021، صفحة 129).

1-2- تصنيف قطاع الخدمات:

فيما يخص التصنيف الذي أعدته مجموعة المفاوضات فإن الاتفاقية تشمل قطاع الخدمات (12) قطاعا رئيسيا و(155) نشاطا فرعيا، على النحو التالي (مراد و رديف، جوان 2018، صفحة 500):

- **قطاع خدمات الاتصالات:** ومن ضمنها الخدمات البريدية والاتصالات الهاتفية؛
- **قطاع خدمات التشييد:** والخدمات الهندسية الأخرى المتصلة؛
- **قطاع خدمات التوزيع:** ومن ضمنها خدمات البيع بالوكالة وتجارة الجملة والتجزئة؛

- **قطاع الخدمات التعليمية:** ومن ضمنها خدمات التعليم الابتدائي، الثانوي والعالي؛
- **قطاع الخدمات البيئية:** ومن ضمنها خدمات الصرف الصحي وتصريف النفايات؛
- **قطاع الخدمات المالية:** ومن ضمنها خدمات التأمين، والخدمات المصرفية؛
- **قطاع خدمات المتصلة بالصحة والخدمات الاجتماعية؛**
- **قطاع الخدمات السياحية المتصلة بالسفر:** ومن ضمنها خدمات الفنادق، المطاعم ووكالات السفر؛
- **قطاع الخدمات الترفيهية، الثقافية والرياضية:** ومن ضمنها خدمات التسلية؛
- **قطاع خدمات النقل:** ومن ضمنها خدمات النقل البحري، البري والجوي؛
- **قطاع الخدمات الأخرى:** التي لم تندرج ضمن العناصر السابقة.

1-3- أهمية قطاع الخدمات:

يمكن تلخيص أهمية قطاع الخدمات في النقاط التالية (بن عمروش، جوان 2016، صفحة 342):

- يؤدي قطاع الخدمات دورا رئيسيا في توليد الدخل والنمو وخلق فرص العمل وتحقيق الايرادات؛
- يمثل جبهة جديدة للبلدان النامية فلا يتجاوز نصيبه 50% من الناتج المحلي الإجمالي و35% من اليد العاملة؛
- نجحت عدة بلدان نامية في جني مكاسب إنمائية كبيرة من تجارة واقتصاد الخدمات؛
- أتاحت الخدمات الحديثة القائمة على المعرفة وعلى الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانية التغلب على حاجز المسافات والحواجز التقليدية المعرقلة للتجارة.

2- الناتج الإجمالي المحلي:

2-1- تعريف الناتج الإجمالي المحلي:

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل البلد فقط خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن جنسية الأفراد الذين يمتلكون تلك العناصر الإنتاجية. أي سواء كانت تلك العناصر مملوكة بالكامل لأفراد وطنيين يتمتعون بجنسية البلد الذي يقيمون فيه أو أجزاء منها مملوكة لأجانب يقيمون في البلد ولكن لا يحملون جنسية البلد الذي يقيمون فيه (حاج نور، 2020، صفحة 40).

أو هو "مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للقطر بمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية، أي يمثل مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات بعد أن تطرح منه قيمة الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الإنتاج" (أيوب و أحمد، 2021، صفحة 136).

2-2- نشأة الناتج الإجمالي المحلي:

تم تطوير هذا المؤشر لأول مرة بالشكل الذي نعرفه اليوم على يد الاقتصادي (Simon Kuznets) في عام 1934 في تقرير قدم للكونغرس الأمريكي استهدف تقدير الإنتاج الأمريكي من كافة السلع والخدمات، بحيث يعبر هذا المؤشر عن مستوى الاداء الاقتصادي الذي تشهده دولة ما، فيرتفع في أوقات الرخاء ويتراجع في أوقات الركود (مجدي، 2021، صفحة 8).

2-3- أهمية الناتج الإجمالي المحلي:

تتمثل أهمية الناتج المحلي الإجمالي في ما يلي (السلمان و البكر، فبراير 2016، الصفحات 6-7):

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة سنة؛
- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي؛

– الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية؛

– الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة؛

– تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات؛

– يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي؛

– استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.

لعل التطور الذي يحظى به قطاع الخدمات عبر العالم يعود للتطور الذي عرفته تجارة الخدمات حيث مثلت ما مقداره 13.3 ترليون دولار أمريكي عام 2017 أي بزيادة 20 نقطة من إجمالي التجارة العالمية من التقديرات العادية. وبزيادة متوسطة قدرت ب 5.4% سنويا منذ سنة 2005. بنمو أسرع من نمو تجارة البضائع والذي قدر ب 4.6% في المتوسط (عروس، جوان 2022، صفحة 602).

2– قطاع الخدمات في العالم وأهميته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي:

في ضوء الارتفاعات المتتالية لأسعار السلع الأساسية التي شهدتها دول العالم خلال العام 2022، بجانب الضغوط التضخمية والآثار السلبية للحرب الروسية–الأكرانية والتي ساهمت بشكل كبير في نمو تجارة الوقود عالميا بنحو 62%، شهدت تجارة السلع العالمية (متوسط الصادرات والواردات) خلال عام 2022 نموا بمعدل 12، إلى 25.3 تريليون دولار، كما نمت تجارة الخدمات بمعدل 15 لتبلغ 6.8 تريليونات دولار، وبالتالي تخطت التجارة العالمية في السلع والخدمات حاجز الـ 32 تريليون دولار خلال عام 2022 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2023، ص 10).

الجدول 01: تجارة السلع والخدمات في العالم خلال عامي 2021 و2022 (القيمة بالمليار دولار)

المؤشر	2021	2022	التغير 2021–2022	نسبة التغير بالنسبة المئوية
تجارة السلع والخدمات (متوسط الصادرات والواردات)	28464	32127	3663	12.9
تجارة السلع (متوسط الصادرات والواردات)	22482	25263	2781	12.4
تجارة الخدمات (متوسط الصادرات والواردات)	5982	6864	882	14.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الثاني، 2023، ص 10.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن متوسط الصادرات والواردات من تجارة السلع والخدمات في زيادة معتبرة على مستوى العالم بين سنتي 2021 و2022، وذلك بقيمة 3663 أي بنسبة 12.9% وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات

عالميا في نفس الفترة، حيث عرفت تجارة الخدمات من حيث قيمة الصادرات والواردات خلال نفس الفترة زيادة أكبر مقارنة مع تجارة السلع على المستوى العالمي، وذلك بقيمة 14.7% و12.4% على التوالي.

يعد قطاع الخدمات أو ما يعرف بالقطاع الثالث من بين أهم القطاعات تطورا ورواجا في الاقتصادات العالمية. وهو يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وفي تحقيق مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي (عروس، 2022، الصفحة 602).

كانت الخدمات منذ فترة طويلة العنصر الأكثر ديناميكية في التجارة العالمية قبل أزمة كورونا. قياسا على أساس ميزان المدفوعات، توسعت التجارة في الخدمات بوتيرة أسرع من التجارة في السلع بين عامي 2011-2019، وبلغت حصة الخدمات التجارية في تدفقات التجارة العالمية أكثر من 22% في عام 2022، بانخفاض من 25% في عام 2019 قبل أزمة كورونا (World Trade Organization & World Bank Group, 2023, p. 21).

سجلت صادرات الخدمات العالمية زيادة سنوية كبيرة بنسبة 17% في عام 2021، بما يقدر بنحو 6 ترليون دولار أمريكي.

ومع ذلك، فقد فشلت في الوصول إلى مستوى ما قبل أزمة كورونا المسجل لعام 2019 (6.3 ترليون أمريكي). ويرجع ذلك أساسا إلى السفر الدولي، والذي على الرغم من نموه السنوي المتميز كان لديه مساحة أكبر بكثير للتعافي من أنواع الخدمات الأخرى. في عام 2021، تجاوزت فئات الخدمات الرئيسية بخلاف السفر مستويات الصادرات لعام 2019 (UNCTADStat, 2022, p. 1).

على المستوى العالمي، سجلت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أعلى نمو سنوي في صادرات الخدمات (25%)، تليها أفريقيا (21%) وآسيا وأوقيانوسيا (20%). كما ارتفعت الواردات بشكل أسرع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (22%) مقارنة بالمناطق الأخرى. سجلت معظم المناطق معدلات نمو أعلى من المتوسط في عام 2021 بعد انخفاضات كبيرة خلال أزمة كورونا (UNCTAD STAT, 26 July 2022, p. 1).

الشكل 01: معدل النمو السنوي لصادرات وواردات الخدمات حسب المنطقة لسنة 2021 (نسبة مئوية)

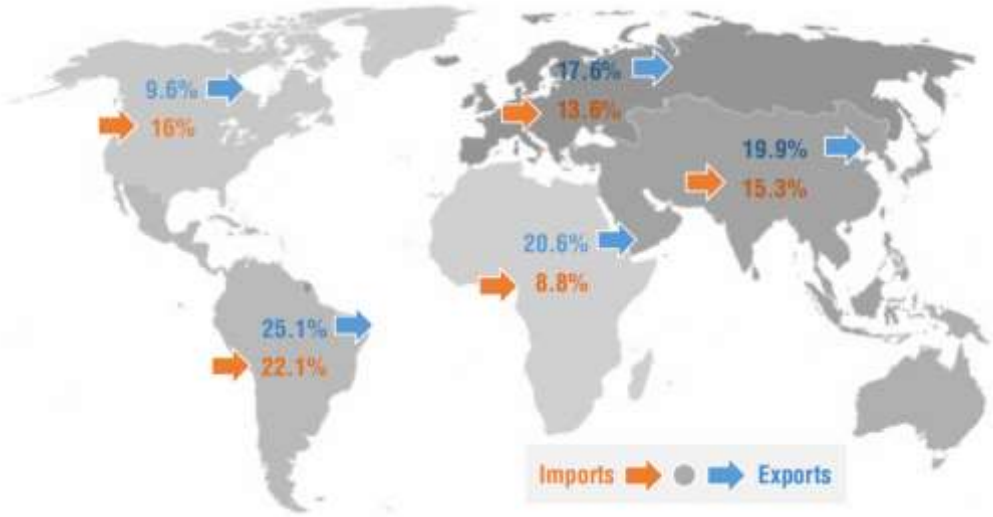

Source : Unctad/Stat/Inf, International Trade in Services 2021, 2022, p 1.

الشكل 02: الصادرات عبر الحدود من الخدمات العالمية حسب البلد لسنة 2020 (نسبة مئوية)

إجمالي الصادرات 4,9 ترليون

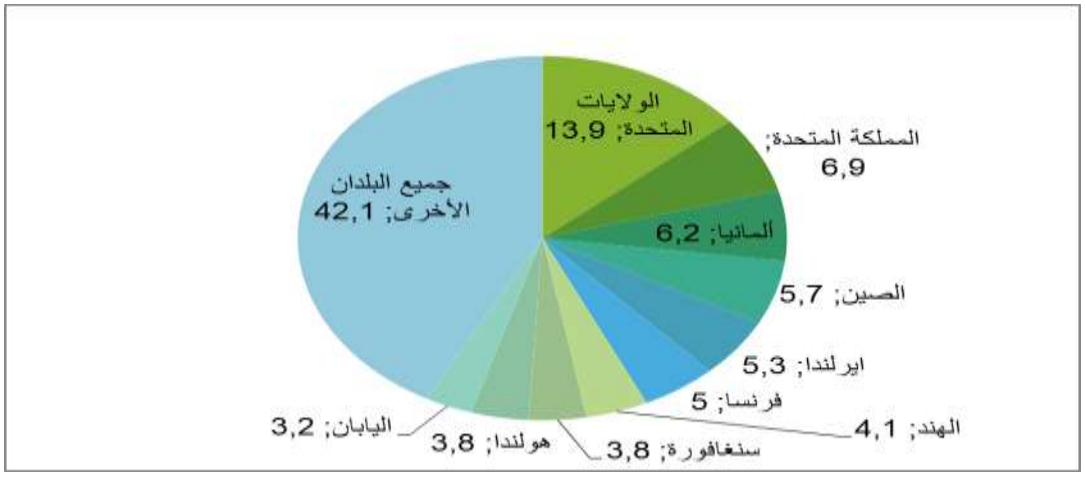

Source: United States International Trade Commission, Recent Trends in U.S. Services Trade: 2022 Annual Report, 2022, p 19.

من الشكل أعلاه يتضح لنا أن إجمالي صادرات الخدمات التجارية عبر الحدود الدولية وخلال سنة 2020 قد بلغت 4.9 ترليون، حيث احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بمعدل 13.9% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية ويعود السبب في ذلك إلى اقتصادها القوي تقنيا والأكثر ابتكارا على المستوى العالمي، تليها المملكة المتحدة بمعدل 6.9% بعدها باعتبارها من أقوى الشركاء الاقتصاديين لها، بعدها جاءت في المرتبة الثالثة دولة ألمانيا بنسبة 6.2%.

كما نلاحظ أن كل من دولة الصين، ايرلندا، فرنسا، الهند، سنغافورة، هولندا، اليابان احتلت المراتب العشرة الأولى من إجمالي صادرات الخدمات عبر الحدود.

الشكل 03: الواردات عبر الحدود من الخدمات العالمية حسب البلد لسنة 2020 (نسبة مئوية)

إجمالي الواردات 4,6 ترليون

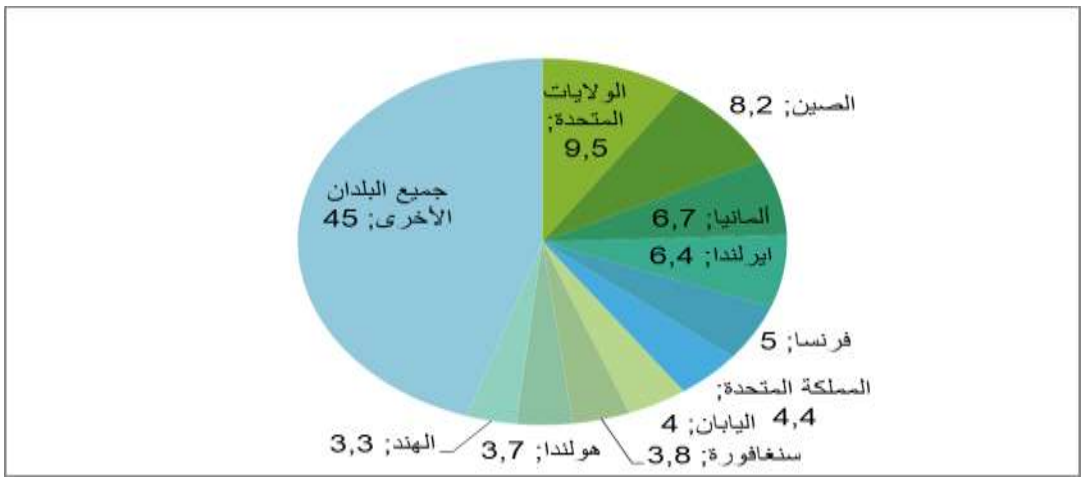

Source: United States International Trade Commission, Recent Trends in U.S. Services Trade: 2022 Annual Report, 2022, p 19.

من الشكل أعلاه يتبين لنا أن إجمالي الواردات من الخدمات العالمية سنة 2020 قد بلغت 4.6 ترليون، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في هذا المجال وذلك بنسبة 9.5% ويعود السبب في ذلك إلى امتلاكها أكبر سوق استهلاكية في العالم، تلتها دولة الصين بنسبة 8.2% بعدها في المركز الثالث دولة ألمانيا بنسبة 6.7%.

كما نلاحظ من الشكل أنه وفي نفس السنة احتلت كل من دولة ايرلندا، فرنسا، المملكة المتحدة، اليابان، سنغافورة، هولندا، الهند المراتب العشرة الأولى وعلى التوالي من إجمالي واردات الخدمات العالمية.

3- الإشارة إلى تجارة الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ آخر استراتيجية اقتصادية وطنية في عام 2016، واجه الاقتصاد العالمي ضغوطا غير مسبوقة وشهد تحولات ملحوظة. أدت أزمة كورونا إلى حدوث أزمة اقتصادية حادة، مما أدى إلى استنزاف النشاط الاقتصادي، وتعطل سلاسل التوريد، وإعاقة التدفقات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم. وحتى بعد انحسار الصدمة الاقتصادية الأولية، استمرت التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا في تشكيل الاقتصاد العالمي، بدءا من تراكم الأعمال في الموانئ والشحن وحتى عدم تطابق العرض والطلب عبر سلاسل التوريد الحيوية.

بالإضافة إلى أزمة كورونا، ظهرت أيضا تحديات جديدة والمتمثلة في الأحداث المناخية المدمرة من العواصف الشتوية الشديدة إلى الأعاصير، ارتفاع أسعار الطاقة، لا سيما في أعقاب الغزو الروسي غير المشروع لأوكرانيا، وندرة أشباه المواصلات والمدخلات الأساسية الأخرى، والتحولات في أنماط الإنفاق الاستهلاكي استجابة لأزمة كورونا وارتفاع التضخم. وعلى الرغم من هذه البيئة الصعبة والديناميكية، أظهرت التدفقات التجارية الأمريكية، مرونة ملحوظة، مع اقتراب العديد من القطاعات من مستويات ما قبل أزمة كورونا أو تجاوزها (National Export Strategy 2023 ، 2023، صفحة 9).

ارتفع الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.1% في عام 2022، وهو نمو سنوي أضعف من عام 2021، والذي كان الأقوى منذ عام 1984. وكان الإنفاق الاستهلاكي المحرك الرئيسي للزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم في النمو بنسبة 1.9% في عام 2021 (ECLAC, 2023, p. 7).

ووفقا لمكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، فإن الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي في عام 2022 تعكس زيادات ليس فقط في الإنفاق الاستهلاكي ولكن أيضا في الصادرات، واستثمار المخزون الخاص، وإنفاق الحكومة الفيدرالية. وزادت الواردات أكثر من الصادرات، وبالتالي كانت مساهمة التجارة في النمو السنوي سلبية (ECLAC, 2023, p. 8).

لقد سيطر تجار الجملة والمصنعون لفترة طويلة على صادرات الشركات الصغيرة، ومع ذلك تمثل الخدمات 31% من الصادرات الأمريكية بشكل عام، ويتطلب التمثيل القوي للشركات الصغيرة في هذا القطاع مساعدة محددة ومكثفة. نظرا لأنها لا تتطلب شحن منتج مادي، فإن قطاع الخدمات أكثر مرونة في مواجهة تحديات سلسلة التوريد.

تختلف صادرات الخدمات عن صادرات السلع لأن خدمات عادة ما تكون غير ملموسة وغالبا ما تتطلب المزيد من مشاركة العملاء وتخصيصهم (National Export Strategy 2023 ، 2023، صفحة 23).

وستواصل حكومة الولايات المتحدة العمل لضمان تلبية برامجها لاحتياجات مصدري الخدمات، بما في ذلك إدارة مخاطر الملكية الفكرية والملكية الفكرية والأمن السيبراني (National Export Strategy 2023 ، 2023، صفحة 23).

الجدول 02: صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الخدمات حسب الفئة الرئيسية بملايين الدولارات

السنة / الخدمات	2020	2021	2022
	جانفي – ديسمبر	جانفي – ديسمبر	جانفي – أفريل
إجمالي الخدمات	726.433	795.273	293.735
خدمات الصيانة والإصلاح غير المذكورة	13.196	12.526	4.425
المواصلات	57.168	65.777	26.841
السفر (1)	72.481	70.214	35.833
أعمال البناء	2.395	3.129	806
خدمات التأمين	20.277	22.741	8.037
الخدمات المالية	151.033	171.740	57.554
التغييرات الخاصة باستخدام الملكية الفكرية غير المذكورة	115.558	124.613	42.847
خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	56.456	59.797	20.849
خدمات الأعمال الأخرى	195.046	217.426	76.925
الخدمات الثقافية والترفيه الشخصية	20.820	23.915	7.695
السلع والخدمات الحكومية غير المذكورة	22.003	23.394	11.925

Source: bea, United States Census Bureau, U.S. Department of Commerce U.S. Census Bureau, U.S. International Trade in Goods and Services April 2022, 7 June 2022, p 18.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الخدمات في تزايد مستمر خلال الفترة 2020-2022، حيث بلغت سنة 2020 قيمة 726.433 مليون دولار، وفي سنة 2021 بلغت قيمة 795.273 مليون دولار وخلال الفترة من شهر جانفي إلى أفريل من سنة 2022 بلغت قيمة 293.735 مليون دولار. كما نلاحظ أن قطاع

الخدمات المالية احتل المرتبة الأولى من إجمالي صادرات الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2020-2021، حيث قدر سنة 2020 ب 151.033 مليون دولار، وفي سنة 2021 قدر ب 171.740 مليون دولار، أما خلال الفترة من شهر جانفي إلى أفريل من سنة 2022 فقد بلغ قيمة 57.554 مليون دولار ويعود السبب في ذلك إلى أن الدولار الأمريكي أكثر استخداما في التجارة الدولية والعملة الرئيسية في احتياطي العملات.

كما نلاحظ من الجدول أن خدمات التغييرات الخاصة باستخدام الملكية الفكرية غير المذكورة احتلت المرتبة الثانية من إجمالي صادرات الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قدرت سنة 2020 ب 115.558 مليون دولار، وفي سنة 2021 بلغت قيمة 124.613 مليون دولار، وفي سنة 2022 خلال الفترة من شهر جانفي إلى أفريل قدرت ب 42.847 مليون دولار ويعود السبب في ذلك إلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالابتكار وعمليات البحث والتطوير.

الجدول 03: واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الخدمات حسب الفئة الرئيسية

بملايين الدولارات

السنة / الخدمات	2020 جانفي – ديسمبر	2021 جانفي – ديسمبر	2022 جانفي – أفريل
إجمالي الخدمات	466.537	550.025	214.598
خدمات الصيانة والإصلاح غير المذكورة	6.203	7.982	2.735
المواصلات	72.763	105.255	46.995
السفر (1)	34.159	56.851	28.509
أعمال البناء	1.131	1.495	467
خدمات التأمين	57.673	59.377	20.851
الخدمات المالية	45.314	49.529	17.965
التغييرات الخاصة باستخدام الملكية الفكرية غير المذكورة	47.708	43.342	18.327
خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	39.728	43.142	15.248
خدمات الأعمال الأخرى	112.979	129.601	45.650
الخدمات الثقافية والترفيه الشخصية	24.325	28.304	9.413

السلع والخدمات الحكومية غير المذكورة	24.553	25.147	8.439

Source: bea, United States Census Bureau, U.S. Department of Commerce U.S. Census Bureau, U.S. International Trade in Goods and Services April 2022, 7 June 2022, p 19.

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن إجمالي واردات دولة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2020 قد بلغت قيمة 466.537 مليون دولار، أما سنة 2021 فقد بلغت قيمة 550.025 مليون دولار، وفي سنة 2022 وخلال الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى أفريل فقد بلغت قيمة 214.598 مليون دولار.

من الشكل يتضح لنا أن خدمات الاتصالات بلغت قيمة أكبر من إجمالي واردات خدمات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت سنة 2020 قيمة 72.763 مليون دولار، أما سنة 2021 فقد بلغت 105.255 مليون دولار، وفي سنة 2022 وخلال الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى أفريل قدرت بقيمة 46.995 مليون دولار.

الجدول 04: المساهمات في النسبة المئوية للتغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالولايات المتحدة الأمريكية

	2019	**2020**	**2021**
نسبة التغيير بالمعدل السنوي: النقاط المئوية للناتج المحلي الإجمالي بالمعدلات السنوية	2.3	3.4-	5.7
السلع	1.27	0.08	3.24
الخدمات	0.95	3.41-	2.42
الهياكل	0.07	0.07-	0.01
إنتاج السيارات	0.00	0.35 -	0.18

Source: BEA (Bureau of Economic Analysis), New Release, Gross Domestic Product, Second Quarter 2022 (Advance Estimate), 28 July 2022, p 16.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2019-2021 عرف انخفاض كبير ما بين المعدل الموجب والسالب فخلال سنة 2020 سجل انخفاض وهذا راجع لأزمة كورونا حيث قدر ب -3.4% بعد أن سجل نسبة 2.3% في سنة 2019، ليرتفع في سنة 2021 إلى نسبة 5.7% وذلك بعد أخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أزمة كورونا.

كما نلاحظ أن قطاع الخدمات ساهم بنسبة معتبرة في الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة الأمريكية وذلك خلال سنتي 2019 و2021 حيث قدرت في سنة 2021 بنسبة 2.42% بعد قطاع السلع الذي سجل معدل 3.24% ومقارنة بباقي القطاعات الأخرى.

خاتمة:

– يعد قطاع الخدمات من النشاطات الاقتصادية التي لا ترتبط بالتصنيع ويتكون من عدة قطاعات كالاتصالات، التشييد، خدمات التوزيع، الخدمات المالية...إلخ، وله أهمية بالغة حيث يساهم في توليد الدخل وخلق مناصب عمل كما يساعد البلدان النامية على تحقيق مكاسب إنمائية، بالإضافة إلى أن خدمات الاتصالات أدت إلى تقريب المسافات بين دول العالم؛

– يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، كما يمكن استخدامه كمؤشر للمقارنة بين دول العالم للأداء الاقتصادي؛

– سجلت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أعلى معدل نمو سنوي في صادرات الخدمات بـ 25% مقارنة بمناطق العالم الأخرى؛

– بلغت الصادرات العالمية من الخدمات التجارية قيمة 4.9 تريليون، كما بلغت الواردات العالمية من الخدمات التجارية قيمة 4.6 تريليون وبالتالي فهي تعد قيم معتبرة جدا؛

– شهدت تجارة الخدمات زيادة سريعة مقارنة مع تجارة السلع على المستوى العالمي قبل أزمة كورونا، حيث عرفت انخفاضا في فترة الأزمة لكن سرعان ما سجلت بعد التعافي من الأزمة زيادة سريعة؛

– احتلت دولة الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول من إجمالي صادرات وواردات الخدمات التجارية عالميا حيث بلغت نسبة صادراتها من الخدمات 13.9%، كما بلغت نسبة وارداتها 9.5%؛

– عرفت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الخدمات زيادة مستمرة ما بين 2020– شهر أفريل 2022، وقد احتل قطاع الخدمات المالية المركز الأول خلال هذه الفترة، كما شهدت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الخدمات زيادة مستمرة خلال الفترة الممتدة ما بين 2020– شهر أفريل 2022، حيث مثل قطاع خدمات الاتصالات أعلى قيمة منها؛

– ساهم قطاع الخدمات بالولايات المتحدة الأمريكية في رفع المعدل السنوي للناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 بنسبة 2.42% حيث تعتبر مساهمة معتبرة بعد مساهمة قطاع السلع.

التوصيات:

– اتباع دول العالم استراتيجيات وطنية بشأن قطاع الخدمات باعتباره مذرا للدخل؛

– اهتمام دولة الولايات المتحدة الأمريكية بباقي فئات قطاع الخدمات على غرار قطاع الخدمات المالية، وقطاع التغييرات الخاصة باستخدام الملكية الفكرية وزيادة الصادرات منها؛

– باعتبار دولة الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في مجال قطاع الخدمات عالميا حيث ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لها، فلا بد على دول العالم الاستفادة منها في هذا المجال والاهتمام أكثر بقطاع الخدمات.

قائمة المراجع:

Trade promotion coordinating committee .(2023) . National Export Strategy 2023.

ECLAC. (2023). *United States economic outlook, 2022 year-in-review and early 2023 developments.* Santiago: United Nations.

UNCTAD STAT. (26 July 2022). *International Trade in Services 2021.* Unctad/Stat/Inf.

UNCTADStat. (2022). *International Trade in Services Q4 2021.* Unctad/Stat/Inf.

World Trade Organization, & World Bank Group. (2023). *Trade in services for development, foster sustainable growth and economic diversification.* United States of America.

اسماعيل مراد، و مصطفى رديف. (جوان 2018). الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات على المستوى الدولي والمحلي. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4*(العدد 1).
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/63159
أوس فخر الدين أيوب، و عبد الرحمن محمد أحمد. (2021). أثر تطور وسائل الدفع الإلكتروني على الناتج المحلي الإجمالي. *مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 1*(العدد 5).
http://meijournals.com/ara/index.php/mejhcs/article/view/224
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2023). *نشرة ضمان الاستثمار*.
شريفة فوغالي، و شين لزهر. (2021). تأثير القطاع الخدمي على النمو الاقتصادي بالجزائر (1980-2018). *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5*(العدد 1).
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/158886
عروس نسرين. (2022). دراسة تحليلية للعلاقة بين سرعة تداول النقود ونمو قطاع الخدمات في الجزائر للفترة (2000-2021). *مجلة التمويل الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 7*(العدد 1).
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/194077
فايزة بن عمروش. (جوان 2016). التسويق العلائقي كأسلوب تسويقي لتطوير قطاع الخدمات. *معارف مجلة علمية محكمة*(السنة العاشرة - العدد 20).
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53429
محاسن عثمان محمد حاج نور. (2020). أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان للفترة من 2010-2018. *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16*(العدد 22).
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/9/16/1/111690
مهند بن عبد المالك السلمان، و أحمد بن بكر البكر. (فبراير 2016). مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، دراسة وصفية . *مؤسسة النقد العربي السعودي*.
نرمين مجدي. (2021). *مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج الإجمالي المحلي*. أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
حمزة خيرجة. (2023). تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاستعانة بمؤشر الانفتاح التجاري للفترة 2010-2020. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11(3).
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/221502